رهانات الإنصاف المجالي في السياسات التعليمية: دراسة تحليلية لمكانة الفتاة القروية في ضوء الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 وخارطة الطريق 2022-2026

عائشة ضفر الله

طالبة باحثة

فريق البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير.

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تحليل رهانات الإنصاف المجالي في السياسات التعليمية المغربية، مع التركيز على مكانة الفتاة القروية باعتبارها الفئة الأكثر هشاشة في المنظومة التربوية. تعتمد الدراسة منهجاً تحليلياً وثائقياً لمضامين الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، والقانون الإطار 17,51، وخارطة الطريق 2022-2026». تخلص الدراسة إلى أن السياسات العمومية حققت تقدماً ملموساً في مؤشرات الولوج والتعميم، إلا أن تحديات الجودة والهدر المدرسي لا تزال قائمة، لا سيما في المناطق القروية النائية. كما يبرز المقال أهمية آليات الدعم الاجتماعي (تيسير، النقل المدرسي، دور الطالبة) في تقليص الفوارق المجالية والجندرية، موصيا بضرورة الانتقال من منطق «الولوج» إلى منطق «الاحتفاظ والنجاح» لضمان إنصاف حقيقي للفتاة القروية.

الكلمات المفتاحية: الإنصاف المجالي - الفتاة القروية - السياسات التعليمية - الرؤية الاستراتيجية - خارطة الطريق، الهدر المدرسي.

مقدمة:

شكلت مسألة الإنصاف وتكافؤ الفرص حجر الزاوية في جل الإصلاحات التعليمية التي عرفها المغرب خلال العقدين الأخيرين. ولم يعد الحديث عن إصلاح المنظومة التربوية ممكناً دون استحضار البعد المجالي نظراً للتباين الصارخ بين المجالين الحضري والقروي في توفير الخدمات التعليمية وجودتها. وفي قلب هذه الإشكالية المجالية، تبرز قضية تمدرس الفتاة القروية كأحد أهم المؤشرات الدالة على مدى نجاعة السياسات العمومية في تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية.

إن الاهتمام بالفتاة القروية لا ينبع فقط من اعتبارات حقوقية كونية، بل هو ضرورة تنموية ملحة، حيث أثبتت الدراسات أن تعليم الفتيات يعد رافعة أساسية للتنمية البشرية والاقتصادية. ومع صدور الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، تم مأسسة مفهوم «الإنصاف» كرافعة استراتيجية أولى، تلاها صدور القانون الإطار 51.17 الذي أعطى القوة القانونية لهذه التوجهات، وصولا إلى خارطة الطريق 2022-2026 التي تسعى للتنزيل الإجرائي لهذه الأهداف.

بناء على ذلك، يطرح هذا المقال الإشكالية التالية: إلى أي حد استطاعت السياسات العمومية التعليمية في المغرب الرؤية الاستراتيجية وخارطة الطريق تحقيق رهان الإنصاف المجالي والارتقاء بمكانة الفتاة القروية في المنظومة التربوية؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية، سنعتمد مقاربة تحليلية للوثائق الرسمية والمؤشرات الإحصائية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري

1- الإنصاف المجالي في التربية

يقصد بالإنصاف المجالي في السياق التربوي تجاوز المساواة الشكلية في الحقوق الحق في التسجيل إلى المساواة الفعلية في شروط التعلم وفرص النجاح، بغض النظر عن الموقع الجغرافي للمتعلم. فالإنصاف يتجاوز «المساواة» ليشمل التمييز الإيجابي لصالح المناطق الهشة. ويشير المجلس الأعلى للتربية والتكوين إلى أن مبدأ الإنصاف يقتضي تعميم تعليم جيد وتخويل تمييز إيجابي لفائدة الأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص.[1]

2- الفتاة القروية تقاطعات الهشاشة

تمثل الفتاة القروية في السوسيولوجيا التربوية المغربية نقطة تقاطع لعدة أشكال من الهشاشة: الهشاشة الجندرية (كونها أنثى في مجتمع ذكوري محافظ ببعض المناطق)، والهشاشة المجالية (السكن في مناطق نائية تفتقر للبنيات التحتية)، والهشاشة الاقتصادية (انتماء لأسر محدودة الدخل). هذه التقاطعات تجعل من تمدرسها تحديا مركبا يتطلب سياسات عمومية مندمجة لا تقتصر على الجانب البيداغوجي فقط، بل تشمل الجوانب السوسيو-اقتصادية[2].

1. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء»، (الرباط: المجلس الأعلى، 2015)، ص13.

2. UNICEF Morocco «حق الفتيات بالعالم القروي في التعليم»، متاح على الموقع الرسمي لليونيسف، تمت زيارة الموقع في نونبر2025.

الفصل الثاني: قراءة سوسيولوجية نقدية للسياسات التعليمية المغربية

أ. الرؤية الاستراتيجية 2015-2030

تقدم الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين 2015-2030 بوصفها إطارا مرجعيا شاملا لتحديث المدرسة وإعادة تموقعها داخل مشروع التنمية، غير أن مقاربتها سوسيولوجيا تكشف عن طابعها التدبيري-الخطابي أكثر من كونها مشروعا تحويليا يعالج جذور اللامساواة التعليمية. فالرؤية تنطلق من افتراض ضمني مفاده أن إصلاح المدرسة كفيل بإصلاح الاختلالات الاجتماعية، متجاهلة أن المؤسسة التعليمية ليست فضاءً مستقلاً، بل هي نتاج لبنية اجتماعية غير متكافئة تعيد إنتاج نفسها داخل المدرسة عبر آليات رمزية وتنظيمية دقيقة. ومن ثمّ، فإن خطاب الإنصاف وتكافؤ الفرص الذي تتبناه الرؤية يصطدم بواقع مجالي واجتماعي غير متوازن، حيث تُعامل الفئات التعليمية المختلفة وكأنها تنطلق من شروط متساوية، في حين أن التفاوتات الاقتصادية، واللغوية، والثقافية، والمجالية تفرض مسارات مدرسية غير متكافئة منذ السنوات الأولى للتمدرس.

كما تُظهر الرؤية هيمنة واضحة لمنطق النجاعة والأداء والتنافسية، ما يعكس انتقالًا ضمنيًا للمدرسة من مؤسسة للاندماج الاجتماعي وبناء المواطن إلى أداة للانتقاء وإنتاج رأس مال بشري قابل للتشغيل. هذا التحول القيمي يفضي إلى إعادة تعريف وظيفة التعليم وفق معايير السوق، الأمر الذي يُقصي الأبعاد الثقافية والاجتماعية للتعلم، ويُحمّل الأفراد مسؤولية الفشل المدرسي بدل مساءلة الشروط البنيوية التي تُنتجه. ويتجلى هذا التحيّز أيضًا في التعاطي الحذر مع المسألة اللغوية، حيث يتم تجاهل أثر اللغة المدرسية في إقصاء المتعلمين المنتمين إلى أوساط لغوية وثقافية مغايرة، وهو ما يجعل المدرسة فضاءً لإعادة إنتاج الهيمنة الرمزية بدل تقليص الفجوات التعليمية.

وعلى مستوى الفاعلين التربويين، تُسند الرؤية أدوارًا محورية للمدرس دون أن تقرنها بتحسين ملموس لشروط اشتغاله أو إشراكه الفعلي في صناعة القرار التربوي، ما يكرّس تناقضًا بنيويًا بين خطاب الإصلاح وممارساته. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الرؤية الاستراتيجية، رغم تماسكها المفاهيمي وقدرتها على إنتاج خطاب إصلاحي جذاب، تظل محكومة بمنطق الحياد الاجتماعي، وتفشل في الاعتراف بالتعليم كحقل للصراع الاجتماعي والرمزي. وهو ما يجعلها أقرب إلى إصلاح تدبيري يهدف إلى تحسين الأداء داخل البنية القائمة، بدل أن تكون سياسة عمومية تسعى إلى إعادة توزيع الفرص التعليمية على أساس العدالة المجالية والاجتماعية الفعلية.

ب- خارطة الطريق 2022-2026

تمثل خارطة الطريق 2022-2026 امتدادا إجرائيا للرؤية الاستراتيجية، غير أنها تُجسّد انتقالًا أكثر وضوحًا من منطق التخطيط الاستراتيجي طويل المدى إلى منطق التدبير القائم على النتائج السريعة والمؤشرات القابلة للقياس. ومن منظور سوسيولوجي، يكشف هذا التحول عن إعادة صياغة المدرسة بوصفها فضاءً للإنتاج والضبط، حيث تُختزل إشكالات التعلم المعقّدة في أهداف كمية مرتبطة بتقليص الهدر المدرسي، تحسين التعلمات الأساس، والرفع من نجاعة الفاعلين التربويين. هذا الاختزال الإجرائي يُنتج تصورًا تقنيًا للإصلاح، يُهمّش الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي تُؤطر الممارسة التعليمية، ويُحوّل المدرسة إلى وحدة أداء تخضع لمنطق المراقبة والمساءلة بدل كونها مؤسسة اجتماعية متعددة الوظائف.

وتفترض خارطة الطريق ضمنيًا أن تعثّر المدرسة ناتج بالأساس عن ضعف الحكامة أو قصور الممارسات الصفية، وهو ما يؤدي إلى تحميل المسؤولية المباشرة للمدرس والمؤسسة التعليمية، مع تغييب واضح لتحليل الشروط البنيوية المرتبطة بالهشاشة الاجتماعية، والتفاوتات المجالية، والتمثلات الثقافية للتعليم. كما أن التركيز المكثف على التعلمات الأساس، رغم أهميته البيداغوجية، يُخفي خطر إعادة إنتاج اللامساواة التعليمية، إذ تُطبَّق معايير موحدة للتقويم والنجاعة على متعلمين ينتمون إلى سياقات غير متكافئة، ما يجعل الفشل المدرسي نتيجة متوقعة لاختلالات سابقة على المدرسة ذاتها.

وعلى مستوى الحكامة، تُعزّز خارطة الطريق منطق التدبير بالأهداف وربط المسؤولية بالمحاسبة، بما يُكرّس علاقة عمودية بين المركز والفاعلين المحليين، ويُقلّص من هامش المبادرة التربوية داخل المؤسسات التعليمية، خصوصًا في المجالات القروية والهامشية. كما أن هذا التوجه يُعيد إنتاج مقاربة مركزية تُقاس فيها نجاعة السياسات بقدرتها على إنتاج أرقام إيجابية في المدى القصير، ولو على حساب بناء تعلمات ذات معنى أو إرساء شروط إدماج تربوي مستدام للفئات الهشة، وفي مقدمتها الفتيات في الوسط القروي.

وبناءً على ذلك، يمكن اعتبار خارطة الطريق 2022-2026 سياسة تعليمية ذات طابع استعجالي، تسعى إلى احتواء مظاهر الأزمة بدل تفكيك بنيتها العميقة. فهي تُراكم إجراءات تقنية لتحسين الأداء دون مساءلة الأسس الاجتماعية والرمزية التي تُنتج اللامساواة داخل المدرسة، ما يجعلها تُسهم، بشكل غير مباشر، في ترسيخ منطق الانتقاء المدرسي بدل تحقيق العدالة التعليمية. ومن ثمّ، فإن فعاليتها تظل رهينة بمدى قدرتها على تجاوز منطق التدبير الكمي نحو إدماج مقاربة

سوسيولوجية تُعيد الاعتبار للسياق الاجتماعي والمجالي باعتباره شرطًا مسبقًا لأي إصلاح تربوي ذي أثر عادل ومستدام.

الفصل الثالث: السياسات العمومية المغربية الرؤية الاستراتيجية 2015-2030

أ- الإنصاف كرافعة استراتيجية أولى

خصصت الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 فصلها الأول لـ«مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص». وقد نصت الرافعة الأولى بوضوح على تحقيق المساواة في ولوج التربية والتكوين»، فيما ركزت الرافعة الثالثة بشكل مباشر على تخويل تمييز إيجابي الفائدة الأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص[1]. هذا الاعتراف الصريح بضرورة التمييز الإيجابي شكل نقلة نوعية في هندسة السياسة التعليمية بالمغرب، حيث انتقلت الدولة من منطق توحيد العرض المدرسي إلى منطق تكييف العرض حسب خصوصيات المجال.

ب- القانون الإطار 51.17 إلزامية الإنصاف

تفعيلا للرؤية الاستراتيجية، جاء القانون الإطار رقم 51.17 ليعطي قوة قانونية ملزمة لهذه التوجهات. فقد نصت المادة 20 منه على ضرورة وضع برامج خاصة بالدعم المادي والاجتماعي والنفسي للمتعلمين، خاصة المنحدرين من الأوساط الهشة. كما ألزم القانون الدولة بـتعبئة جميع الوسائل المتاحة لتيسير استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة من الحق في التربية والتكوين .[2]

وتشير المادة 6 من القانون الإطار بوضوح إلى إلزامية التعليم بالنسبة للأطفال المتراوحة أعمارهم بين 4 و16 سنة، وهو مقتضى قانوني يضع الدولة أمام مسؤولية مباشرة لمحاربة الهدر المدرسي الذي يمس الفتيات القرويات بشكل أكبر.[3]

الفصل الرابع: خارطة الطريق 2022-2026 ومكانة الفتاة القروية

أ- الالتزامات الإثني عشر والبعد المجالي

جاءت خارطة الطريق 2022-2026 تحت شعار «من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع»، مرتكزة على ثلاثة محاور استراتيجية التلميذ، الأستاذ، والمؤسسة. وفيما يخص الفتاة القروية،

1. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030»، مرجع سابق، ص 24.
2. الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، القانون الإطار رقم 17.51 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي»، ظهير شريف رقم 1.19.113، (الرباط: 9 غشت 2019)، المادة 20.
3. المرجع نفسه، المادة 6.

تضمن الالتزام الثالث المتعلق به توفير ظروف ملائمة للتمدرس إجراءات ملموسة لتقليص الفوارق المجالية. تهدف الخارطة إلى تقليص الهدر المدرسي بنسبة الثلث في أفق 2026، وهو هدف يستهدف بالأساس الفتيات في العالم القروي حيث ترتفع نسب الانقطاع[1].

ب. تعميم التعليم الأولي في الوسط القروي

تعتبر خارطة الطريق تعميم التعليم الأولي الجيد مدخلاً أساسياً للإنصاف. وقد أظهرت الدراسات أن تأخر الفتيات القرويات في الالتحاق بالمدرسة الابتدائية أو تعثر هن يعود جزئياً لغياب التعليم الأولي. لذا، ركزت الخارطة على توسيع العرض التربوي للتعليم الأولي في الدواوير والمناطق النائية بشراكة مع المجتمع المدني والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لضمان تكافؤ الفرص منذ البداية.[2]

الفصل الخامس: واقع تمدرس الفتاة القروية: مؤشرات وإحصائيات

أ- تطور معدلات التمدرس

تشير الإحصائيات الرسمية إلى تحسن ملحوظ في معدلات تمدرس الفتيات بالوسط القروي. وحسب معطيات وزارة التربية الوطنية، فقد انتقلت نسبة تمدرس الفتاة القروية بالسلك الابتدائي إلى مستويات تقارب التعميم (أكثر من 97%). إلا أن الإشكال يطرح بحدة في الانتقال إلى السلك الإعدادي والثانوي. فوفقاً لتقارير اليونيسف والمجلس الأعلى للتربية والتكوين لا يزال معدل تمدرس الفتيات في المناطق القروية اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و17 سنة لا يتجاوز 41,4% في بعض المناطق.[3]

ب- الهدر المدرسي

رغم الجهود المبذولة، يظل الهدر المدرسي أنثوياً وقروياً بامتياز في المستويات العليا. وتفيد إحصائيات وزارة التربية الوطنية بأن الفتيات في العالم القروي يغادرن الدراسة بنسب تفوق الذكور في السلك الإعدادي، وذلك لعوامل متداخلة بعد المؤسسات التعليمية (مشكل النقل، الزواج المبكر، والظروف الاقتصادية للأسر. وقد أشار تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين إلى أن الانقطاع عن الدراسة يمس الفتيات القرويات بشكل حاد عند الانتقال من الابتدائي إلى الإعدادي[4].

---

1. وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة خارطة الطريق 2022-2026: من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع»، (الرباط: 2022)، ص 8.
2. المرجع نفسه، ص 12.
3. يونيسيف «إرادة الفتيات القويات قصص واقعية»، تقرير منشور على الموقع الرسمي morocco/org.unicef،(2024)، تمت زيارة الموقع في نونبر2025.
4. المجلس الأعلى للتربية والتكوين، أطلس الفوارق المجالية في التربية، (الرباط: 2017)، ص 45.

الفصل السادس: البرامج والمبادرات الداعمة

أ- دور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INDH)

لعبت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ انطلاقها، وخاصة في مرحلتها الثالثة (2019-2023) التي ركزت على الدفع بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة، دوراً محورياً في دعم تمدرس الفتاة القروية. فقد ساهمت المبادرة في بناء وتجهيز مئات دور الطالبة» التي توفر الإيواء والإطعام للفتيات المنحدرات من مناطق نائية، مما شكل حلا عملياً لمشكلة البعد الجغرافي.[1]

ب- النقل المدرسي والدعم المالي (تيسير)

شكل برنامج «تيسير» للتحويلات المالية المشروطة بالتمدرس، آلية فعالة المحاربة الهدر المدرسي في صفوف الفتيات القرويات، حيث خفف العبء المالي عن الأسر الفقيرة. كما أن توسيع أسطول النقل المدرسي بدعم من المجالس الإقليمية والمبادرة الوطنية ساهم في فك العزلة عن الدواوير وتمكين الفتيات من الوصول للإعداديات والثانويات.[2]

الفصل السابع: المكتسبات المحققة والتحديات والرهانات المستقبلية

أ- المكتسبات المحققة

حققت السياسات التعليمية تقدماً غير مسبوق في تعميم التمدرس بالسلك الابتدائي في الوسط القروي. حيث بلغت نسبة التمدرس الصافية للأطفال بين 6 و11 سنة حوالي 1%,95 في سنة 2024. كما سجلت معدلات الأمية تراجعا ملحوظا في صفوف النساء القرويات بفضل برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية التي واكبت الإصلاحات التعليمية[3].

لعب برنامج «تيسير» للدعم المالي المشروط دوراً حاسماً في تحفيز الأسر القروية على إرسال بناتها للمدرسة، حيث ساهم في تقليص كلفة الفرصة البديلة لتمدرس الفتاة. كما أدى توسيع شبكة النقل المدرسي، التي تديرها غالباً مجالس الجماعات والجمعيات إلى كسر حاجز المسافة الذي كان يمنع آلاف الفتيات من الوصول إلى الإعداديات والثانويات البعيدة عن مقرات سكناهن.

ب- التحديات المجالية المستمرة

رغم المكتسبات، لا يزال سقف الزجاج يواجه الفتاة القروية عند الانتقال إلى التعليم الثانوي،

1. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، «حصيلة المرحلة الثالثة: دعم التمدرس بالوسط القروي»، تقرير رسمي (الرباط: 2023)، ص 15.
2. وزارة التربية الوطنية، «حصيلة برامج الدعم الاجتماعي»، وثيقة رسمية، 2021، ص 10.
3. المندوبية السامية للتخطيط التقرير الوطني حول السكان والتنمية في المغرب: نتائج إحصاء 2024. الرباط: 2024

فنسبة الهدر المدرسي تظل مرتفعة في صفوف الفتيات القرويات مقارنة بنظرائهن في المدن، وذلك بسبب تداخل عوامل الفقر مع غياب الأمن في المسالك الطرقية، وضعف الطاقة الاستيعابية للداخليات ودور الطالبة التي لا تغطي كافة الطلبات المتزايدة.

تؤكد الدراسات الميدانية أن التمثلات الاجتماعية لا تزال تلعب دوراً سلبياً في بعض المناطق، حيث يتم النظر لتعليم القناة كاستثمار غير مجد اقتصاديا مقارنة بالذكر، أو يتم تزويجها مبكرا للتخلص من أعبائها المادية هذا الواقع يفرض على السياسات التعليمية عدم الاكتفاء بالحلول التقنية، بل الانفتاح على مقاربات سوسيولوجية وتواصلية تستهدف تغيير العقليات داخل المجتمع القروي.

ت- تحدي الجودة والتعلمات الأساس

إن الرهان الحقيقي اليوم لم يعد مقتصراً على «الولوج» (Access) بل انتقل إلى الجودة» (Quality). فالفتيات القرويات اللواتي يلتحقن بالمدرسة يعانين غالبا من ضعف في التحكم في التعلمات الأساس القراءة الكتابة، الحساب) مقارنة بنظرائهن في الوسط الحضري، مما يهدد مسارهن الدراسي بالفشل لاحقا. تؤكد خارطة الطريق 2022-2026 على ضرورة التركيز على هذا الجانب لضمان تكافؤ فرص النجاح» وليس فقط تكافؤ فرص الولوج.

ث- العوائق السوسيو- ثقافية

رغم توفر البنيات التحتية، لا تزال العوائق الثقافية (الصور النمطية حول دور المرأة، تزويج القاصرات تشكل تحدياً كبيراً أمام استكمال الفتاة القروية لتعليمها الثانوي والجامعي، يتطلب الأمر عملاً تحسيسياً وتوعويا موازياً للإجراءات المادية، وهو ما أشارت إليه الرؤية الاستراتيجية في ضرورة تعبئة المجتمع حول المدرسة[1].

ج- الرهانات المستقبلية في أفق 2030

إن تحقيق الإنصاف المجالي الكامل للفتاة القروية يتطلب الانتقال من منطق التعميم الكمي» إلى منطق «الجودة المنصفة». وتتمثل الرهانات المستقبلية في ضرورة تحقيق الالتقائية بين مختلف السياسات العمومية، فلا يمكن للمدرسة أن تنجح في وسط قروي يفتقر للطرق المعبدة، والماء الصالح للشرب، والكهرباء.

كما يبرز رهان التحول الرقمي كفرصة تاريخية لتقليص العزلة المجالية من خلال تزويد

1. المجلس الأعلى للتربية والتكوين، «تقرير حول التربية على القيم بمنظومة التربية والتكوين»، (الرباط،2017)، ص 32.

المدارس القروية بالربط العالي بالصبيب والموارد الرقمية التي تتيح للفتاة القروية الانفتاح على العالم واكتساب مهارات القرن الحادي والعشرين، إن رقمنة التعليم في القرى ليست ترفاً، بل هي أداة ديمقراطية لضمان حق الجميع في المعرفة الكونية بغض النظر عن الموقع الجغرافي [1].

أخيراً، يظل رهان الحكامة المحلية وتفعيل الجهوية المتقدمة مفتاحاً للإنصاف المجالي، فإعطاء صلاحيات أوسع للأكاديميات الجهوية والمديريات الإقليمية لتكييف الحلول مع الخصوصيات المحلية لكل منطقة قروية، هو الكفيل بإنتاج نماذج تربوية ناجحة ومستدامة تضمن للفتاة القروية حقها في تعليم يرتقي بها وبمجتمعها[2].

خاتمة:

ختاما، يمكن القول إن السياسات التعليمية المغربية، ممثلة في الرؤية الاستراتيجية 2030-2015 وخارطة الطريق 2022-2026، قد وضعت الفتاة القروية في صلب اهتماماتها من خلال مأسسة مبدأ الإنصاف المجالي» و»التمييز الإيجابي». وقد تحقق تقدم كي لا يستهان به في معدلات التمدرس وتوسيع العرض المدرسي.

ومع ذلك، تظل الطريق طويلة لتحقيق إنصاف كامل وشامل. فالانتقال من المساواة في الولوج إلى المساواة في الجودة والنجاح يمثل التحدي الأكبر للسنوات القادمة. يتطلب ذلك تعزيز التقائية السياسات العمومية (التعليم، التجهيز، التنمية الاجتماعية)، والاستمرار في دعم برامج الدعم الاجتماعي، مع إيلاء عناية خاصة بجودة التعلمات داخل الفصول الدراسية بالعالم القروي، لضمان أن تكون المدرسة فعلا رافعة للارتقاء الاجتماعي للفتاة القروية وليست مجرد فضاء للعبور المؤقت.

1. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات التعليمية في المغرب العربي: رهانات الجودة والإنصاف 2020.
2. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) مراجعة السياسات التعليمية في المغرب. باريس 2023

قائمة المصادر والمراجع:

1- المملكة المغربية، الجريدة الرسمية. ظهير شريف رقم 1.19.113 بتنفيذ القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. 9 غشت 2019.

2- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، الرباط، 2015.

3- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة خارطة الطريق 2022-2026: «من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع». الرباط، 2022.

4- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. حصيلة منجزات المرحلة الثالثة»، الرباط، 2023.

5- UNICEF MOROCCO «حق الفتيات بالعالم القروي في التعليم». تقرير إلكتروني، 2024.

6- المجلس الأعلى للتربية والتكوين التقرير السنوي عن حصيلة وآفاق،الرباط، 2023.

7- أقصري، ثرية، «الرؤية الاستراتيجية للإصلاح وآليات تنزيلها». مجلة معارف تربوية، المجلد 1 العدد 3، (2018)، 59-69.

8- المندوبية السامية للتخطيط التقرير الوطني حول السكان والتنمية في المغرب: نتائج إحصاء 2024. الرباط: 2024.